رئيس الجامعة المستنصرية الدكتور تقي الموسوي لـ" المدى ":

فلسفتنا تقوم على تهيئة ملاكات تواكب التطور العلمي المستمر في العالم

مارس الطب وعمل استاذا مساعداً في كلية الطب ثم مساعداً لرئيس الجامعة المستنصرية بعد الاطاحة بالنظام السابق واليوم يتربع الموسوي على كرسي رئاستها عاد مؤخرا من ايطاليا بعد مشاركته في مؤتمر البيئة والتعدين لدول حوض البحر الابيض المتوسط بدعوة من جامعة " كاليري " الايطالية " المدى" التقته فكان هذا الحوار:

بغداد / شاكر الميام

الدكتور تقي الموسوي

بحث عراقي

سألناه اولا :ماذا حققت زيارتكم لايطاليا؟ قال : زيارتنا كانت تلبية لدعوة تلقيناها من جامعة " كاليري" لحضور مؤتمر عن البيئة والتعدين في حوض البحر الابيض المتوسط وكنت المدعو الوحيد من العراق والشرق الاوسط وهو مؤتمر علمي قدمنا خلاله بحثا وهذا المؤتمر جرى الاعداد له وتنظيمه من قبل منظمة اليونسكو التابعة للامم المتحدة، وكان جميع المشاركين متحمسين للعراق واتضح هذا حينما جرى تقديمي لقراءة البحث وعلى وفق العبارات الآتية : لدينا في ايطاليا رؤساء جامعات نعتز بهم كثيرا ولكن مايفرحنا نحن المؤتمرين خاصة هو وجود رئيس جامعة عراقية " اسمها الجامعة المستنصرية " الذي قدم من بغداد قدم من وادي الرافدين الذي علمنا القراءة والكتابة وعلمنا القانون والري وعلوماً كثيرة بعد ذلك طلبوا مني شرحا وافيا للواقع العراقي الحالي وايضا عن احتمالية انفراج الازمة من العراق وقد خصص لي وقت اضافي لاستكمال الحديث عن هذا الموضوع واخبرت المؤتمرين باننا قريبون جدا من شاطئ الامان، وبعد اختتام اعمال المؤتمر التقيت اعضاء حكومة المقاطعة ومع السفير الايطالي في الامم المتحدة ومسؤولين ايطاليين اخرين واختصاصيين وبحثنا جميعا امكانية تعاون الجانب الايطالي مع العراق ودعم جامعتنا بشكل خاص والتعليم العالي بشكل عام وابدوا لنا استعدادا كاملا للدعم في هذه المجالات وقدموا منحة مالية للتعليم العالي في العراق واكدوا ضرورة استثمار هذه المساعدة . استثمارا يعود بالفائدة على التعليم العالي العراقي وان يحقق الاهداف والغايات المطلوبة من هذه المنحة فقد مضى عليها وقت طويل دون ان تستثمر قيمة هذه المنحة (٤٠٠ مليون دولار)

ويوضح الموسوي : الحكومة العراقية على علم بهذه المنحة وهي ليست مخصصة للتعليم العالي فقط بل للعراق بشكل عام وقد جرى تخصيصها في مؤتمر الدول المانحة وقد سبق لي ان كلفت من قبل نائب رئيس الوزراء السابق" الدكتور سلام الزوبعي " بان اترأس وفدا خاصا لاختيار مختبرات وزارتي التعليم العالي والصحة من خلال تنفيذ زيارتين الاولى : الى المانيا في شهر اب الماضي واطلعنا على احدث المختبرات الالمانية وكذلك المختبرات الايطالية الا ان الجانب الايطالي لم يكن قد تهيأ لترتيب مواعيد وجدولة الزيارة كي تؤتي الزيارة اكلها مما اضطرنا الى المكوث زمنا اطول ونحن بصدد القيام بزيارة اخرى لحسم هذا الموضوع في ايطاليا كانت لهم اسهامة جادة وايجابية لاستكمال جميع جوانب هذه القضية وقد تسلمت منهم رسائل عبر البريد الالكتروني حال عودتي الى العراق مستوضحين مني مجمل احتياجات الجامعة المستنصرية والتعليم العالي من خبرات علمية لتدريب الفنيين بغية تجهيز الجامعة بالمختبرات العلمية

زمالات دراسية

- دكتور هل تحدثتم مع المعنيين بالتعليم الايطالي بشأن الزمالات الدراسية للطلبة العراقيين ؟

لقد خصص جزء من المنحة التي ذكرتها للتدريب والاجازات الدراسية، وتم تخصيص زمالات دراسية للطلبة العراقيين لكنها لم تكن بمستوى طموحاتنا فالمقاعد المخصصة لطلبتنا ماتزال قليلة جدا لدراسات الماجستير والدكتوراه وطلبت منهم اتاحة فرص اكبر لطلبة العراق في مجال الزمالات الدراسية التي يجب ان تكون بمستوى العلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين فالشركات الايطالية سبق لها ان عملت في العراق ولا نحتاج سوى تفعيل وتنشيط هذه العلاقات واستمرار التعاون بين البلدين .

– هل التقيتم طلبة عراقيين يدرسون في ايطاليا ؟

– بالتاكيد التقيت عددا من الطلبة الذين يواصلون دراساتهم في الجامعات الايطالية كما التقيت عددا كبيرا من العراقيين من غير الطلبة .

مشكلات الطلبة

- هل عرضوا عليكم بعضا من مشكلاتهم او المعوقات التي تعترض دراستهم هناك ؟ قد تكون مشكلات الطلبة العراقيين واحدة تتمثل بفتح الملفات واخرى تتعلق بالاعتراف بدراساتهم والاخرى بالمساعدات المالية التي ينتظرها هؤلاء الطلبة اذ كانوا يتلقون منحا مالية حتى اولئك الذين لم يحصلوا على بعثات او اجازات دراسية وهم الان يناشدون الحكومة بالوقوف الى جانبهم لانهم ابناء العراق الذين يثابرون لتحصيل العلوم والمعارف خدمة لبلدهم . والاستمرار في تقديم المنح المالية بغية مواصلة دراساتهم ومن ثم عودتهم مزودين بكل صنوف العلم والمعرفة والثقافة ويضيف وجدتهم هكذا عين على العراق والاخرى على الاستزادة من العلوم والمعارف. اود ان اشير الى جولتي الى جمهورية " بيلاروسيا " ولقائي الطلبة العراقيين الذين يدرسون في جامعاتها ومعاهدها والتي كانت بدعوة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي : البيلاروسي" الذي كان تواقاً لتعزيز التعاون الثقافي والعلمي مع العراق وقد تحدثت معهم كثيرا بخصوص لها مساس بالصداقة العراقية – البيلاروسية التي تعرضت لاختبارات عسيرة وقد اغتنمت الفرصة لاخبر وزير التعليم البيلاروسي بان لغتهم صعبة على فهم وادراك الطلبة العراقيين بعد ان زرت الجامعات البيلاروسية في العام الفائت فوجدتها على قدر كبير من الرصانة العلمية وقلت له : على هذا الاساس لبيت دعوتكم هذا العام كي نرسم معا الخطوط العريضة لالية التعاون بين الجامعات العراقية وجامعاتكم الرصينة اذ لديهم جامعات متخصصة مثل : جامعات الطب الزراعة التكنولوجيا وغيرها من الجامعات كاللغات مثلاً وهذا يختلف عما هو معمول به في انظمة التعليم العالي في العراق والتي مازالت تستند الى النظام التعليمي في بريطانيا ويوضح : لقد كنت صريحا معه حتى اني قلت له : انتم بالنسبة لنا كالغرفة المظلمة لاندري ماتحويه، نحن نراسلكم باللغة الانكليزية وتجيبون باللغة الروسية التي نجهلها تماما ولتسهيل امور طلبتنا الدارسين في جامعاتكم ولكون جميع شعوب العالم تتخاطب باللغة الانكليزية وانا بينكم الان اتحدث اليكم باللغة الانكليزية واجد بينكم من يفهم هذه اللغة ولقد وعدني خيرا اذ نظم لي زيارة خاصة لجامعة اللغات واتيحت لي فرصة الاطلاع على المناهج الدراسية للغات : الانكليزية،والالمانية، والعربية، والصينية، واليابانية ولغات اخرى المهم اود ان اذكر بان انفتاحنا على التعليم العالي في جمهورية بيلاروسيا سيكون واسعا .

جديد الجامعة

ما جديد الجامعة المستنصرية في هذا العام ؟

جديدنا هو العزم والاصرار على مواجهة كل التحديات وان نعزز الرصانة العلمية ونعطي لطلبتنا اكثر مما نملك من علم ومعرفة والمميز في هذا العام امتلاكنا اجهزة مختبرية وازدياد اعداد الحواسيب الالكترونية التي تم استيرادها مؤخرا وتوزيعها بين الكليات ودوائر الجامعة وذات برامج متطورة جدا وتعد من البرامج التي تستحدث في العراق اول مرة وبالاتفاق مع شركة " مايكروسوفت" وكذلك تم توزيع اعداد اكبر من الحاسبات المحمولة " اللابتوب"وجهاز عرض " الكومبيوتر""دتيا . شو" وهذا يفضي الى تحديث التعليم العالي في العراق وفي جامعتنا اذ تم شراء ٤٠٠ حاسبة "ديسك توب" مع برامجها المتطورة و٣٥٠ حاسبة محمولة و٣٥٠ جهاز" دتيا شوب " في حين كان لدينا في العام الماضي ١١٠ حاسبات لاب توب و١١٠ "ديتا شوب " والان صار عندنا ٤٦٠ جهازا من هذا النوع وزعت بين الاقسام العلمية في الجامعة والكليات وهذا مؤشر على ان خطواتنا بتحديث التعليم بدأت تتسع كثيرا .

– زرت عدة جامعات عالمية فهل لك في مقارنة بين ماموجود في هذه الجامعات من مناهج و مناهج الجامعة المستنصرية؟ نحن لانشكو ضعف مناهج التعليم العالي في العراق فلدينا خريجون نتباهى بهم وخاصة اولئك الذين نالوا شهاداتهم من جامعات بريطانية او من اميركا واستراليا وكندا والمانيا وفرنسا وايطاليا واسبانيا وجامعات دول اخرى ويواصل الموسوي حديثه فيقول :

لدينا كفاءات علمية جيدة ولكن اشكاليتنا تكمن في ثلاثة امور فقط هي: الاول والرئيسي هو التعليم الالكتروني في الجامعات الذي لم نبدأ العمل به حتى الان نتيجة الضائقة المالية التي نعانيها الان وكم طالبنا نحن في الجامعة المستنصرية بان يكون للجامعات تخصيصات مالية كافية لتغطية احتياجات الجامعات العراقية لاسيما نحن بدأنا بتنفيذ مفردات المكتبة الالكترونية والافتراضية وباعتقادي هذا ليس الحل لمشكلات التعليم العالي فاذا اردنا ان نغير ونحدث صورة هذا التعليم وان يشعر به الطالب والتغير التكنولوجي الذي تتسع مزاياه يوميا وبالتطورات العلمية الناجزة وفي وقائع التعليم لابدلنا ان نبدأ بالتعليم التكنولوجي ونحن في الجامعة المستنصرية وفرنا جميع مستلزمات هذا النمط الحداثوي من التعليم ولاينقصنا سوى الدعم المالي فقط ونأمل في هذا الاتجاه ان تكون الجامعة المستنصرية السباقة في تطبيق هذا النمط من التعليم المتحضر والمتقدم .لقد هيأنا القاعدة الاساسية والسليمة والصحيحة لتنفيذ هذا المشروع والجانب الاخر والذي يتركز على التطبيق العلمي والمتمثل في المختبرات العلمية والتي ما تزال على ضعفها وهزالها واغلب الكليات العلمية تفتقر لابسط الاجهزة والمعدات التي تشكل ركنا مهما من اركان تراجع التعليم في العراق ويتساءل الموسوي قائلا : لماذا لانعير اهتماما للمختبرات العلمية ويستدرك قائلا : في احدى زياراتي الى المملكة الاردنية الهاشمية التقيت رئيس الجامعة الاردنية وبدعوة منه فاخبرني بانه خريج جامعة الموصل فكانت (على ما في هذا الاعتراف من مفاجأة) مثار اعتزاز وزهو لي لكوني أستاذاً جامعيا ورئيساً لجامعة عراقية رصينة واختصر القول : اذا ما تحققت وانجزت الامور التي ذكرتها فاني اجزم بان التعليم العالي في العراق سيكون انموذجا يحتذى على جميع الصعد الاقليمية والمناطقية والدولية .

نحن نعمل على وفق خطط مسبقة لان معيار تقدم الامم والشعوب هو مستوى تقدم جامعاتها .

فلسفتنا في التعليم العالي تقوم اساسا على تهيئة ملاكات مهنية لها القابلية على التطور والتماهي مع ما يجري في العالم من ارتقاء علمي وحضاري . بصراحة في كل سنة نجد ان المستوى العلمي للطلبة هو في تراجع وهو ادنى من العام الذي سبقه هذا ما لمسته عندما كنت استاذا في كلية الطب ومازلت هذا اشرته منذ عام ١٩٩٠ وحتى الان فكلما التقي وجبة من الطلبة اجد ان الوجبة التي سبقتها افضل منها وهذا يعني ان التعليم العالي في العراق يتجه نحو المنحدر وهناك اسباب كثيرة ولا اعزو التدني الى الجانب الادنى فقط بل هناك امور عديدة لامجال لذكرها الان وبالتاكيد فان وزارة التربية تبذل جهودا حثيثة في هذا المجال لكن الواقع المر هو السائد الان ولنا وقفة في هذا الامر لغربلة الكلية وتصحيح الاخطاء.

ويستدرك الموسوي قائلا: المستوى العلمي والدراسي للجامعات العراقية الحالي ليس هو المستوى الذي نطمح اليه لان الوضع الامني مازال مربكا ويشكل لنا عائقا رئيسا لمواصلة رسالتنا العلمية وطلبتنا لم تتهيأ لهم بعد الفرص الكاملة للاستثمار الدراسي والعلمي والامنيات كثيرة لكننا نعجز عن تحقيقها كاملة فالرصانة العلمية لجامعتنا راسخة على الرغم من نزف العقول العراقية الذي مايزال يتسبب في ايذائنا واتساع رقعة الالم العراقي سواء في الجوانب العلمية والمعرفية والثقافية او في الجوانب الانسانية .

انحدار مستويات الطلبة والتخصيصات المالية غير كافية

سوق الكوت الكبير بين الأمس واليوم والأمنيات

مجموعة محال متجاورة في الجزء الايسر من مدينة الكوت يعود تاريخ انشائها الى عام ١٩٠٠ م اسست بمجموعها سوقا دعي في اول عهده مجازا بـ(سوق الكوت) و هذه المحال كان اول وجود لها هو في المنطقة المعروفة بالساحة الحسينية نسبة الى مراسيم احياء ذكرى استشهاد الامام الحسين بن علي في شهر عاشور وتمتد الى الشارع الفرعي قرب الساحة المذكورة المعروف باسم شارع الكمرك نسبة لوجود دائرة الكمرك فيه في ذلك الزمن.

تحقيق / عامر الجعيفري

الا ان هذه المحال انتقلت الى مكان اقرب بالاتجاه شمالا لتكون انموذجاً اوضح لسوق يضم محال لبيع اللحوم والخضار والقماش والحلويات والمنسوجات القطنية والصوفية والعطاريات والامور المنزلية البسيطة المتمثلة بالاواني المعدنية اضافة الى المقاهي ووجود العيادات الطبية والصيدليات في جزء منه.

وهنا تجدر الاشارة الى ان ما أطلق عليه تسمية السوق لم يكن لدائرة البلدية التي كانت تعرف برئاسة البلدية في حينه دور في انشائه اذ لم يتعد الأمر قيام أفراد ببناء محال صغيرة من اللبن لمزاولة العمل فيها.

هذا السوق مالبث ان اتسع استجابة لتزايد نفوس مدينة الكوت في سبعينيات القرن الماضي وقد امتد هذا التوسع ليطول دورا سكنية كانت من بين اول ما بني في المدينة في نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وكان توسع السوق صوب هذه الدور يعود لانتقال ساكنيها بسبب قدم دورهم وعدم صلاحها للسكن الى مناطق سكنية جديدة في الكوت وكان اتساع السوق قد جاء عبر استخدام هذه الدور لاغراض البيع والشراء من دون الاضطرار الى هدمها وبناء محال تجارية بالصورة التي عرفت به في عموم محافظات العراق.

وقد امتد السوق ليشغل المنطقة الممتدة مابين ضفاف دجلة غربا بالاتجاه شرقا صوب مركز المدينة المعروف بتسمية ساحة العامل ومن المنطقة التي عرفت بالمشروع نسبة الى مشروع سدة الكوت الواقعة شمالا بالاتجاه صوب منطقة مقبرة الانكليز جنوبا.

هذا السوق لم يكن لدائرة البلدية يد في اتساعه لان ما اقدمت عليه مديرية البلدية كان مقتصرا على بناء سوق للجزارين (القصابين) في سبعينيات القرن الماضي و اشتهر بتسمية محلية (سوق الكصاصيب) وهو يشغل جانبا صغيرا من الحيز الذي يشغله سوق الكوت الكبير وقد تمت اعادة تأهيله مرتين الاولى في منتصف ثمانينيات القرن الماضي والتي تم خلالها القيام بحملة تشبه الى حد كبير تشييد السوق كاملاً تم خلالها تخصيص منافذ خاصة لدخول السوق والخروج منه وتنفيذ شبكة مجار وصب الطرق الاربعة التي يضمها فيما شهد عام ٢٠٠٥ م القيام بحملة جديدة لترميم السوق تم خلالها تجهيز منافذ السوق بالابواب اضافة الى صبغه واصلاح شبكة المجاري فيه والسوق في الوقت الحاضر يثير الاسى نظرا لانبعاث الروائح الكريهة فيه وانتشار ظاهرة الذبح فيه وتخصيص محال لتجميع الجلود وطفح المجاري وعدم قيام دائرة البلدية بتنظيفه بصورة يومية.

سوق الكوت الذي شاعت تسميته بـ(سوق الكوت الكبير) ضم جانبا رئيسيا منه محال لبيع الخضراوات والفواكه والتمور واخرى فرعية عرفت باسماء سوق الجملة والعطارين (بيت ابو الهوا) والبزازين والخياطين والاطباء والحلويات وسوق الملابس والاحذية وسوق الاجهزة الكهربائية اضافة الى وجود عيادات الاطباء والصيدليات.

وقد عرفت ساحة تقع في وسطه بالساحة البيضاء تمت مزاولة بيع الخضراوات فيها الى جانب بيع الخبز والمواد المنزلية المعدنية والزجاجية والبلاستيكية

هذا السوق تمت اعادة تأهيله من قبل دائرة بلدية الكوت في عامي ٢٠٠٥ -٢٠٠٦ م وقد شملت اعمال اعادة التأهيل تسقيف السوق وصب تفرعاته ووضع مصابيح لانارته ليلا.

شهد مركز مدينة الكوت اكتمال بناء سوق عرف ب (سوق هويدي) نسبة الى اسم الشخص الذي اشترى حقوق بناء السوق العائد لمديرية البلدية والذي كان عبارة عن مجموعة محال صغيرة لاتتجاوز مساحة اي منها عن ٢ م٢ وجميعها يقع ضمن ما يعرف محليا بتسمية (الجملون) ويتم في هذا السوق بيع السكائر والحلويات وهذا السوق محل تشييده كان المكان الذي يقام عليه مبنى سجن الكوت في العهد الملكي وهو يجاور مقبرة الانكليز المعروفة.

كما تمت في الفترة ذاتها اعادة افتتاح سوق الاوقاف وهو عبارة عن مجمع تجاري كبير يضم قرابة ٣٥ محلا تجاريا .

من جهة اخرى شهدت اعوام التسعينيات تشييد مجمع لبيع الحلي الذهبية والمصوغات في منطقة قريبة من مركز المدينة وكان الموقع الذي تم تشييد السوق عليه يعود للشركة الافريقية العراقية لتجارة الاجهزة الكهربائية التي توقف عملها مطلع عام ١٩٩٠ م في حين تجدر الاشارة الى ان محال بيع الحلي الذهبية كانت متناثرة برغم وجود سوق صغير لها يتوسط السوق الكبير في الكوت واخيرا شهد عام ٢٠٠٢ م الانتهاء من تشييد سوق عصري في الكوت يتألف من طبقتين تضم كلاهما ٣٢ محلا تجاريا عرف بالسوق التراثي وخصص لبيع المنسوجات القطنية والصوفية والاجهزة الكهربائية والزجاجية.

اما بالنسبة للسوق المركزي الذي تم انشاؤه عام ١٩٨٠ من قبل وزارة التجارة فانه يعاني صعوبات تتعلق برفع الدعم الحكومي عنه من ثم عدم استطاعته تقديم خدمات تذكر للمواطنين في ظل ارتفاع اسعار المنتجات فيه برغم قدمها مقارنة بما هو عليه الحال في الاسواق العامة.

ان عدم استيعاب سوق الكوت الكبير لاعداد المواطنين المتبضعين اضافة الى عدم كفايته لاستيعاب اعداد الراغبين في العمل لاسيما في ظل ارتفاع مستويات البطالة في مدينة الكوت ادى الى ان يتم شغل مساحات الارض الواقعة مابين محال السوق الكبير من الباعة المتجولين فيما ادى زيادة اعداد هؤلاء الى اغلاق وسط المدينة المعروف بساحة العامل.

وادى هذا الامر بالمحصلة الى ظهور اسواق جديدة عشوائية طارئة في الكوت ابرزها السوق المعروف بـ(سوق الشيشان) وهو عبارة عن مجموعة من العربات والمناضد الخشبية المسقفة بالبردي كونت بمجموعها سوقا كبيرا في الكوت وأطلقت عليه هذه التسمية (سوق الشيشان) هذا السوق عرف بانخفاض أسعار البضاعة التي تباع فيه لذا كان مركزا نشطا يقصده الأهالي للتسوق منه و يعمل في هذا السوق عدد لا يستهان به من الشباب الذين لم تسعفهم الظروف للحصول على فرص عمل في دوائر الدولة أو المعامل والشركات الأهلية ومعظم هؤلاء من حملة الشهادات الجامعية.

ويعمل في سوق الشيشان ما بين (١٠٠٠ – ١٥٠٠) شخص تضم مختلف المراحل العمرية بدءً بالأطفال وانتهاءً بالكهول حيث وجد هؤلاء وبضمنهم عدد كبير من اصحاب التحصيل الدراسي الاعدادي والجامعي فرصة لهم للعمل وتحصيل الرزق و سوق الشيشان ليس السوق الوحيد الذي ظهر بصورة عشوائية لكنه كان الابرز اذ ظهرت اسواق عشوائية اخرى من بينها سوق لبيع الالبسة المستعملة يعرف بـ(سوق البالات) واخر لبيع الدجاج.

في حين تجدر الاشارة الى ان مختلف مناطق الكوت السكنية شهدت ظهور اسواق عشوائية نتيجة لعاملين الاول ان سوق الكوت الكبير لم يعد يمكنه بمفرده سد متطلبات المواطنين والثاني ان هذا السوق ليس له القدرة على استيعاب من يرغب بالعمل التجاري على اختلاف .

وعن امكانية وضع حل لضيق السوق الكبير في الكوت وتجاوز ازمة الاسواق العشوائية قال المهندس المدني سعد الجادري ان الامر يتطلب تدخل الحكومة المحلية وتدخلها يتطلب قيامها بوضع تصاميم حديثة ومتطورة لمجمعات تجارية في المنطقة الواقعة خلف السوق المركزي وصولا الى شارع الربيع وسط مدينة الكوت وكذلك الاستفادة من الموقع الذي كان مشغولا من مركز شرطة البلدة للاغراض التجارية لقربه من السوق الكبير كما ان التقليل من الضغط الواقع على السوق الكبير يتطلب القيام بانشاء مبنى تجاري في المنطقة الواقعة مابين منطقة داموك ومنطقة الزهراء شمال شرق المدينة كونهما منطقتين يسكنهما قرابة ثلث سكان مدينة الكوت اضافة الى انشاء اسواق مشابهة في منطقة العزة غرب الكوت ومنطقة انوار الصدر شرق الكوت ليتم التقليل من اعتماد المواطنين في تلك المناطق على شراء السلع والمنتجات من سوق الكوت الكبير الذي لم يعد قادرا على استيفاء متطلبات المواطنين في ظل تزايد سكنة المدينة وبالتالي القضاء بصورة تدريجية على ظاهرة الاسواق العشوائية الطارئة التي اساءت الى الشكل العام للمدينة الذي لابد من ان يكون جميلا ويدل على التنظيم .